



ليرتفع عدد الشركات القيادية إلى 34.. وإجمالي المدرجين بالبورصة إلى 140 شركة

إدراج «العملية للطاقة» اليوم في السوق الأول.. برمز تداول «ألف طاقة»

أعلنت بورصة الكويت عن إدراج الشركة العملية للطاقة في السوق الأول، حيث سيبدأ تداول أسهم الشركة بالسوق اعتباراً من بداية جلسة تداول اليوم (الأربعاء) الموافق 17 ديسمبر 2025، تحت رمز التداول «ألف طاقة»، وبحسب أغراض وأنشطة الشركة والضوابط المتبعة في البورصة تم تصنيفها في «قطاع الطاقة».

وأوضحت «البورصة»، في بيان صحفي، أنه في ظل هذا الإدراج، سيبلغ العدد الإجمالي للشركات المدرجة في السوق 140 شركة، فيما سيبلغ عدد الشركات المدرجة في «السوق الأول» 34 شركة، وقامت الشركة العملية للطاقة بطرح 45.9% من أسهمها، بهدف تنويع قاعدة الاستثمارات الوطنية وكبلاً للاكتتاب ومستشاراً للإدراج، بالإضافة إلى دورها مع المجموعة المالية هيرمس الإمارات المحدودة والمجموعة المالية هيرمس الإمارات كمنسقين رئيسيين مشتركين، كما قامت العملية للطاقة بتعيين الاستثمارات الوطنية والمجموعة المالية المحدودة كمديري الاكتتاب.

وتعليقاً على الإدراج، قال الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت محمد سعود العصيمي «يسرنا إدراج العملية للطاقة بالسوق الأول، والذي يمثل تجسيداً عملياً لالتزام البورصة

أعلنت بورصة الكويت عن إدراج الشركة العملية للطاقة في السوق الأول، حيث سيبدأ تداول أسهم الشركة بالسوق اعتباراً من بداية جلسة تداول اليوم (الأربعاء) الموافق 17 ديسمبر 2025، تحت رمز التداول «ألف طاقة»، وبحسب أغراض وأنشطة الشركة والضوابط المتبعة في البورصة تم تصنيفها في «قطاع الطاقة».



محمد سعود العصيمي

■ محمد العصيمي: الإدراج يعزز جهودنا لتوسيع الفرص الاستثمارية واستقطاب شركات يعكس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

الحضور على أبرز الالتزامات المستمرة على الشركة المدرجة المرتبطة باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال وقواعد البورصة، كما جرى استعراض نظام الإفصاح الآلي المخصص للشركات المدرجة من خلال تفاعل مباشر على النظام، إضافة إلى التطرق لجدول استحقاقات الأسمه والإجراءات الواجب اتباعها من قبل الشركات المدرجة. وتأسست الشركة العملية للطاقة في عام 2015، وهي شركة كويتية تعمل في مجال



م. روفايه إبراهيم بورسلي

■ روفايه بورسلي: الخطوة تسهم بتوسيع قاعدة مساهمينا.. وتوفر لنا مرونة مالية تمكنا من مواصلة إستراتيجيتنا للنمو محلياً وإقليمياً

خدمات حقول النفط، وتقديم مجموعة من خدمات قطاع التنقيب والإنتاج، بما في ذلك حفر آبار النفط، وتقديم الخدمات المتعلقة باستخراج النفط والغاز الطبيعي، وصيانة المنشآت النفطية والآبار ومصافي النفط والتروكيماويات، إضافة إلى حفر آبار الغاز الطبيعي وحقن الغازات في حقول النفط. من جانبه، قال نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العملية للطاقة م. روفايه إبراهيم بورسلي «نشهد اليوم لحظة استثنائية بمسيرة الشركة بانضمامها إلى



فهد عبدالرحمن المخيزيم

■ فهد المخيزيم: الاستثمارات الوطنية تؤكد التزامها بدورها الريادي لإنجاز الطرح والإشراف على مختلف الجوانب التنظيمية والفنية

الحفاظ على تركيزنا الموجه لدعم أهداف الكويت في مجال إنتاج النفط وتحقيق مستهدفات أمن الطاقة». وتمت عملية الاكتتاب الخاص للشركة العملية للطاقة عبر الموقع الإلكتروني لشركة الاستثمارات الوطنية، وذلك خلال الفترة من 23 نوفمبر إلى 7 ديسمبر 2025، حيث بدأ الاكتتاب بطرح أولي لأسهم جديدة أصدرتها الشركة بما يصل إلى 16.68% من رأسمالها من قبل بعض المساهمين الحاليين.

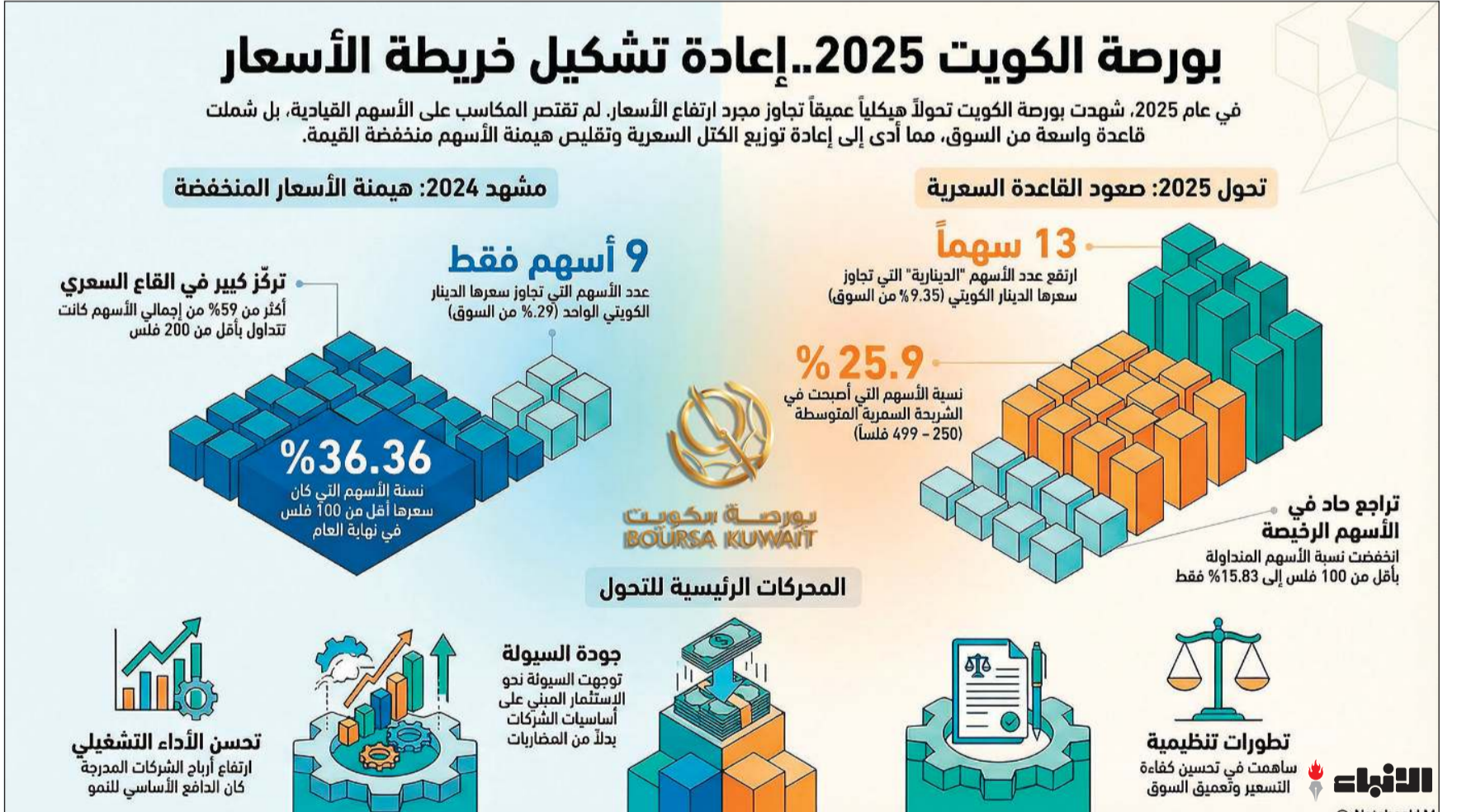
كما قامت الشركة بطرح ثانوي لأسهم عادية قائمة بما يصل إلى 29.21% من رأسمالها بعد الطرح الأولي التي سيقوم المساهمون الحاليون ببيعها لمستثمرين محتملين جدد. وشكل الطرح الأولي والطرح الثانوي معاً أسهم الطرح البالغة 260 مليون سهم، أي ما يشكل 45.9% من رأس المال المحصر للشركة بسعر 212 فلساً للسهم الواحد. ذلك وتخطت طلبات الاكتتاب القيمة المطروحة بأكبر من خمسة أضعاف، وبقيمة تغطية أولية بلغت 276 مليون دينار.

وتعمل البورصة وفق استراتيجية تطوير متعددة المراحل، والتي تهدف إلى بناء بيئة تداول تتسم بالشفافية والعدالة من خلال تعزيز السوق، وتوسيع قاعدة المصدرين والمستثمرين، ورفع مستويات السيولة، بما يدعم النمو الاقتصادي الوطني لدولة الكويت.

كما واصلت البورصة تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والتشغيلية، وتطوير بنيتها التحتية ومنصات التداول والخدمات المقدمة للشركات المدرجة والمستثمرين، بما يعزز جاهزية السوق لمواجهة التغيرات والمطالبات المستقبلية. ومن خلال تنظيم الجولات الترويجية والأيام المؤسسية التي تسهم في تعزيز التواصل مع المستثمرين الإقليميين والعالميين، تقوم البورصة بدور محوري في الترويج لسوق المال الكويتي، وترسيخ مكانة دولة الكويت كمركز مالي إقليمي جذاب للاستثمار.

أكثر من نصف أسهم السوق دون 250 فلساً.. لكن القاعدة السعريّة لأغلب الأسعار تحركت إلى الأعلى

2025 يعيد تعريف خريطة أسعار الأسهم بالبورصة



«التجارة» تنهي تراخيص 589 عربية منقطة.. غير مجددة منذ عام

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce & Industry
دولة الكويت | State of Kuwait

ألزمتها باستخراج الرخصة الذكية في موعد أقصاه 31 ديسمبر الجاري

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن إلغاء 589 ترخيصاً تجارياً للعربات المنتقلة، وذلك بعد ثبوت انتهاء هذه التراخيص منذ أكثر من عام كامل دون تجديد. وأوضحت الوزارة أن هذا الإجراء يأتي في إطار جهودها لتنظيم بيئة الأعمال وتعزيز تكافؤ الفرص، حيث أصدرت القرار الوزاري رقم 190 لسنة 2025 القاضي بإلغاء تلك الرخص ضمن مراجعة شاملة لقطاع العربات المنتقلة، بهدف تنقية السوق من التراخيص غير الفاعلة، وضمان توجيه الفرص والدعم إلى أصحاب المشاريع الجادة والعاملة في هذا القطاع الحيوي، بما يسهم في خلق بيئة أكثر عدالة وتنافسية، ويعزز جودة الخدمات المقدمة للمجتمع.

وأكدت وزارة التجارة والصناعة أن تنظيم قطاع العربات المنتقلة لا يقتصر على إلغاء التراخيص غير الملتزمة، بل يشمل كذلك تطوير أدوات الرقابة والتحول الرقمي، حيث دعت الوزارة يوم الأحد الماضي الموافق 14 ديسمبر 2025 أصحاب رخص العربات المنتقلة إلى استخراج «الرخصة الذكية» عبر موقع الوزارة الإلكتروني «بوابة السجل التجاري»، على أن توضع في مكان بارز على العربة.

وبيّنت الوزارة أن الرخصة الذكية تتضمن جميع الموافقات الرقابية ذات الصلة، وتتيج التحقق منها إلكترونياً بشكل فوري، بما يسهم في تسهيل الإجراءات وتعزيز الشفافية ورفع مستوى الامتثال.

وشددت في هذا السياق على ضرورة التزام أصحاب العربات المنتقلة باستخراج الرخصة الذكية وإبرازها في موعد أقصاه 31 ديسمبر الجاري، موضحة أن عدم الالتزام بذلك يعرض صاحب الرخصة للمساءلة وفق الإجراءات التنظيمية المعمدة.

وجددت وزارة التجارة والصناعة التزامها بمواصلة تنظيم هذا القطاع الحيوي ودعم المشاريع الجادة، والعمل على خلق بيئة أعمال محفزة وعادلة، توازن بين تشجيع المبادرات الشابتية وضمان الالتزام بالقوانين والضوابط المنظمة للنشاط التجاري في الدولة.

على مستوى الأداء السعري، وكشف المقارنة بين العلاقات في 31 ديسمبر 2024 والإغلاقات الحالية في 2025 أن السوق شهد موجة ارتفاعات واسعة النطاق، فقد تراوحت نسب الارتفاع السنوية للأسهم بين حد أدنى بلغ نحو 1.21%، وحد أقصى تجاوز 580.57%، وهو نطاق يعكس تفاوت الأداء بين الشركات، لكنه يؤكد أن الاتجاه العام كان صعودياً وشاملاً، ولم يقتصر على أسهم بعينها.

واللافت أن هذا التحول السعري جاء مصحوباً بتغير في نوعية الحركة داخل السوق، حيث باتت الارتفاعات أكثر ارتباطاً بالأداء التشغيلي والتقييمات، وأقل اعتماداً على موجات المضاربة السريعة التي كانت تميز مراحل سابقة، وهو ما أسهم في صعود القاعدة نفسها، لا القيمة فقط.

هذه الارتفاعات لم ترفع الأسعار اسماً فقط، بل غيرت وظيفة السوق نفسها، فعدد كبير من الأسهم خرج من نطاقات القاع السعري، وانتقلت شرائح واسعة من الأسهم من مستويات 100 و200 فلس إلى نطاقات 250 و500 فلس، ما أعاد توزيع الوزن العددي للأسهم داخل السوق، وقصص كتلة الأسهم لشديدة الانخفاض التي كانت تهيمن على المشهد في نهاية 2024.

على مستوى الأداء السعري، وكشف المقارنة بين العلاقات في 31 ديسمبر 2024 والإغلاقات الحالية في 2025 أن السوق شهد موجة ارتفاعات واسعة النطاق، فقد تراوحت نسب الارتفاع السنوية للأسهم بين حد أدنى بلغ نحو 1.21%، وحد أقصى تجاوز 580.57%، وهو نطاق يعكس تفاوت الأداء بين الشركات، لكنه يؤكد أن الاتجاه العام كان صعودياً وشاملاً، ولم يقتصر على أسهم بعينها.

واللافت أن هذا التحول السعري جاء مصحوباً بتغير في نوعية الحركة داخل السوق، حيث باتت الارتفاعات أكثر ارتباطاً بالأداء التشغيلي والتقييمات، وأقل اعتماداً على موجات المضاربة السريعة التي كانت تميز مراحل سابقة، وهو ما أسهم في صعود القاعدة نفسها، لا القيمة فقط.

هذه الارتفاعات لم ترفع الأسعار اسماً فقط، بل غيرت وظيفة السوق نفسها، فعدد كبير من الأسهم خرج من نطاقات القاع السعري، وانتقلت شرائح واسعة من الأسهم من مستويات 100 و200 فلس إلى نطاقات 250 و500 فلس، ما أعاد توزيع الوزن العددي للأسهم داخل السوق، وقصص كتلة الأسهم لشديدة الانخفاض التي كانت تهيمن على المشهد في نهاية 2024.

فإن توزيعها الداخلي تغير جذرياً، فخلال العام الحالي، تراجعت الأسهم التي تتداول دون 100 فلس إلى 22 سهمها فقط، بنسبة 15.83%، بعدما كانت في نهاية 2024 ممثلة نحو 36.36% من السوق بواقع 52 سهمها، وفي المقابل، توسعت الشريحة المتوسطة بين 250 و499 فلساً لتضم 36 سهمها، بما يمثل 25.9% من السوق، لتصبح إحدى أكبر الكتل السعريّة وأكثرها تمثيلاً في التداولات.

خريطة أسعار الأسهم

هذا التغير في قاعدة الأسهم لا يمكن فصله عن المقارنة الزمنية مع إغلاقات 31 ديسمبر 2024، ففي نهاية العام الماضي، كانت خريطة السوق مختلفة جذرياً، إذ تجاوزت نسبة الأسهم المتداولة دون 200 فلس حاجز 59%، ما عكس مرحلة تسعير منخفضة لعدد كبير من الشركات، خصوصاً الصغيرة والمتوسطة، في ظل ظروف سيولة وتقييمات أقل توازناً مما هي عليه اليوم. كما كانت القيمة السعريّة في نهاية 2024 محدودة، إذ لم يتجاوز عدد الأسهم الدينارية 9 أسهم بنسبة 6.29%، في حين بقيت الشريحة بين 500 و749 فلساً ضيقة بعدد 9 أسهم فقط، أما في 2025، فقد ارتفع عدد الأسهم التي تجاوزت سعر إغلاقها ديناراً كويتياً واحداً إلى 13 سهماً، بنسبة 9.35%، كما توسعت الشريحة بين 500 و749 فلساً إلى 14 سهماً، ما يعكس انتقالاً تدريجياً لعدد من الأسهم من المستويات الدنيا إلى نطاقات سعريّة أعلى.

في عام 2025، لم تعد بورصة الكويت تعكس مجرد تحسن في مستويات الأسعار، بل كشفت عن تحول واضح في هيكل السوق نفسه، فالارتفاعات التي سجلت خلال العام الذي يوشك أن ينتهي لم تكن انتقائية أو محصورة في شريحة ضيقة من الأسهم القيادية ضمن السوق الأول، بل جاءت واسعة النطاق، وشملت القاعدة العريضة للسوق ضمن السوق الرئيسي، ما أدى إلى إعادة توزيع الكتل السعريّة، وتقليص التركيز عند القاع السعري، ودفع عدد كبير من الأسهم إلى مستويات أعلى مما كانت عليه في نهاية 2024، هذا التحول لا يمكن قراءته كحركة سعريّة عابرة، بل كمرحلة إعادة توازن سعري أعادت تعريف شكل السوق من الداخل.

وتظهر بيانات 2025، التي تضم 139 سهماً مدرجاً، أن أكثر من نصف أسهم السوق لا تزال تتداول دون مستوى 250 فلساً، بنسبة تبلغ 50.36%، ما يؤكد أن السوق ما زال واسع القاعدة من حيث العدد، غير أن القراءة الأعمق لأسعار الأسهم تكشف أن هذه القاعدة لم تعد متمركزة عند أدنى المستويات السعريّة كما كانت في السابق، بل تحركت بكاملها إلى الأعلى، في انعكاس مباشر لموجة الارتفاعات التي شملت غالبية الأسهم خلال العام.

فعلى الرغم من أن الأسهم المتداولة دون 500 فلس تمثل 76.26% من إجمالي السوق،

عوامل التحول

ويعكس هذا التحول تداخل مجموعة من العوامل، أبرزها تحسن الأداء التشغيلي